مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن آثار تغير المناخ: دراسة في إشكالية توزيع الأعباء بين الدول والشركات والأفراد

عمار ادريس عبار الخزاعي[1] ، أ.د. علي مشهدي[2]
طالب دكتوراه جامعة طهران –أرس[1]
عضو الهيئة العلمية بجامعة قم[2]
amar97158@gmail.com – Droitenviro@gmail.com

استلام البحث: 14/12/2025	مراجعة البحث: 08/01/2026	قبول البحث:10/02/2026

الملخص:

يعد تغير المناخ أحد أبرز التحديات الوجودية في القرن الواحد والعشرين، حيث يتجاوز تأثيره الحدود الجغرافية والسياسية ليطال مختلف جوانب الحياة البشرية والبيئية. ومع تزايد حدة الظواهر المناخية المتطرفة، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في أسس العدالة المناخية وتحديد المسؤوليات الأخلاقية والقانونية المترتبة على مختلف الفاعلين، سواء كانت دولًا، شركات عابرة للحدود، أو أفرادًا. أصبحت قضية تغير المناخ ليست مجرد مسألة بيئية فحسب، بل قضية عدالة ومسؤولية عالمية تتطلب إطارًا قانونيًا وأخلاقيًا متكاملاً لتوزيع الأعباء والتزامات الحماية. يهدف هذا البحث إلى تحليل التفاعل بين المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية في سياق تغير المناخ، من خلال دراسة الإطار الدولي المنظم لهذه المسؤوليات، واستكشاف مدى فاعلية القواعد القانونية الحالية في تحقيق العدالة المناخية. كما يسعى إلى مناقشة إشكالية توزيع المسؤولية بين الدول المتقدمة والنامية، وبين الشركات متعددة الجنسيات والأفراد، من خلال مقاربة نقدية تربط بين القانون الدولي العام، وأخلاقيات العدالة البيئية، والنظريات المعاصرة للمسؤولية الجماعية. تكمن الإشكالية في التباين والتعقيد في تحديد من يتحمل المسؤولية عن آثار تغير المناخ، سواء من حيث الالتزامات القانونية أو الواجبات الأخلاقية. وعلى الرغم من وجود أطر دولية مثل اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، لا تزال مسألة توزيع المسؤولية بين الدول المتقدمة والنامية وبين الفاعلين غير الحكوميين مثل الشركات والأفراد محل جدل قانوني وأخلاقي عميق.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية القانونية، العدالة المناخية، القانون الدولي، حقوق الإنسان.

Abstract

Climate change is one of the most pressing existential challenges of the 21st century, affecting various aspects of human and environmental life across geographic and political boundaries. With the increasing intensity of extreme weather phenomena, the need has arisen to reconsider the foundations of climate justice and determine the ethical and legal responsibilities of different actors, including states, transnational companies, and individuals. The climate issue is no longer solely an environmental matter but has evolved into a global justice and responsibility issue, requiring an integrated legal and ethical framework to distribute the burdens and protection obligations. This research aims to analyze the interaction between ethical and legal responsibilities in the context of climate change by examining the international framework that governs these responsibilities. It seeks to explore the effectiveness of current legal rules in achieving climate justice and critically address the issue of distributing responsibility between developed and developing nations, multinational companies, and individuals. The core issue lies in the complexity of determining who should bear the primary responsibility for the impacts of climate change and mitigating its causes. The research focuses on the tension between natural law and positive law and explores how to achieve a fair balance between ethical and legal responsibilities in the face of the intertwined roles of states, companies, and individuals.
Keywords: Climate change, Ethical responsibility, Legal responsibility, Climate justice, international law, Human rights.

CC BY

المقدمة

يشكل تغير المناخ[1] أحد أبرز التحديات الوجودية التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، إذ تتجاوز آثاره الحدود الجغرافية والسياسية لتطال مختلف جوانب الحياة البشرية والبيئية. ومع تصاعد حدة الظواهر المناخية المتطرفة، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في أسس العدالة المناخية[2] وتحديد المسؤوليات الأخلاقية والقانونية المترتبة على مختلف الفاعلين، سواء كانوا دولًا، شركات عابرة للحدود، أو أفرادًا. فالقضية المناخية لم تعد مسألة بيئية فحسب، بل أصبحت قضية عدالة ومسؤولية عالمية تتطلب إطارًا قانونيًا وأخلاقيًا متكاملًا لتوزيع الأعباء والتزامات الحماية.

تثير هذه الإشكالية سؤالًا جوهريًا حول الجهة التي ينبغي أن تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية في مواجهة آثار التغير المناخي والتخفيف من مسبباته. فبينما يُفترض بالدول — وفق مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"[3] — أن تتحمل المسؤولية التاريخية الأكبر، تبرز الشركات الكبرى كمساهم رئيس في الانبعاثات الكربونية[4]، في حين يُطرح تساؤل حول مدى قدرة الأفراد على إحداث أثر ملموس في الحد من الأزمة ضمن أنماط استهلاكهم وسلوكهم اليومي. هذه التداخلات بين مستويات الفاعلين تخلق إشكالية قانونية وأخلاقية معقدة تستدعي بحثًا عميقًا في الأسس الفلسفية للقانون الدولي البيئي، وآليات المحاسبة، ومعايير العدالة المناخية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل التفاعل بين المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية في سياق تغير المناخ، عبر دراسة الإطار الدولي المنظم لهذه المسؤوليات، واستكشاف مدى فاعلية القواعد القانونية الحالية في تحقيق العدالة المناخية. كما يسعى إلى مناقشة إشكالية توزيع المسؤولية بين الدول المتقدمة والنامية، وبين الشركات متعددة الجنسيات [5]والأفراد، من خلال مقاربة نقدية تربط بين القانون الدولي العام، وأخلاقيات العدالة البيئية[6]، والنظريات المعاصرة للمسؤولية الجماعية[7].

تتمثل الإشكالية الرئيسة في التباين والتعقيد في تحديد من يتحمل المسؤولية عن ظاهرة تغير المناخ، سواء من حيث الالتزامات القانونية أو الواجبات الأخلاقية.

فعلى الرغم من وجود أطر دولية (مثل اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ)، إلا أن مسألة توزيع المسؤولية بين الدول المتقدمة والنامية، وبين الفاعلين غير الحكوميين كالشركات والأفراد، لا تزال محل جدل قانوني وأخلاقي عميق.

---

[1] – يشير إلى التحولات طويلة الأمد في درجات الحرارة وأنماط الطقس العالمية، الناتجة أساسًا عن الأنشطة البشرية التي تزيد من تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.

[2] – مفهوم يربط بين حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ويؤكد على ضرورة توزيع أعباء وآثار التغير المناخي بشكل منصف بين الدول والفئات الاجتماعية المختلفة، وفقًا لمسؤولياتها وقدراتها.

[3] – مبدأ قانوني دولي أقرّته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992)، ينص على أن جميع الدول تتحمل مسؤولية مشتركة في مواجهة التغير المناخي، لكن بدرجات متفاوتة تبعًا لإسهامها التاريخي في الانبعاثات وقدراتها الاقتصادية والتقنية.

[4] – هي الغازات الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري (مثل الفحم والنفط والغاز)، وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون، التي تُعد المسبب الرئيسي لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

[5] – شركات كبرى تمارس أنشطتها الإنتاجية أو التجارية في أكثر من دولة، وغالبًا ما يكون لها تأثير اقتصادي وبيئي يتجاوز حدود الدولة الأم.

[6] – إطار أخلاقي وقانوني يسعى إلى ضمان توزيع عادل للمنافع البيئية والمخاطر الناجمة عن التدهور البيئي بين الأفراد والمجتمعات.

[7] – مبدأ فلسفي وأخلاقي يشير إلى أن مجموعات من الفاعلين — كالدول أو الشركات — يمكن أن تتحمل مسؤولية مشتركة عن أفعال أو نتائج معينة، حتى إن لم يكن كل فرد داخل المجموعة مسؤولًا مباشرة عنها.

CC BY

إذن، الإشكالية يمكن صياغتها بالسؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تحقيق توازن عادل بين المسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه تغير المناخ في ظل تداخل أدوار الدول والشركات والأفراد؟

وأخيرًا، يسعى هذا المقال إلى الإجابة عن الإشكاليات البحثية التالية:

- ما الأسس الفلسفية والأخلاقية التي يمكن أن تبرر توزيع المسؤولية المناخية عالميًا؟
- كيف عالج القانون الدولي البيئي مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" بين الدول؟
- ما الدور القانوني والأخلاقي الذي تتحمله الشركات الصناعية الكبرى في مواجهة آثار تغير المناخ؟
- إلى أي مدى يمكن مساءلة الأفراد قانونيًا أو أخلاقيًا عن سلوكياتهم المساهمة في التغير المناخي؟

الأسس الفلسفية والأخلاقية لتوزيع المسؤولية المناخية على المستوى العالمي

في ظل التصاعد المطّرد لتأثيرات ظاهرة تغير المناخ على النظم البيئية والاجتماعية عالمياً، يظهر جليّاً أنّ السؤال الأخلاقي–الفلسفي حول من يتحمّل عبءَ هذه المسؤولية لا يقلّ أهمية عن البُعد العلمي والتقني. فالأزمة المناخية ليست مجرد مشكلة تقنية يمكن حلّها بتقنيات وأنظمة، بل هي في جوهرها «أزمة قيم» تتعلّق بماهية العلاقات بين الإنسان والطبيعة، وما يُفرِضه ذلك من واجبات والتزامات تجاه الأجيال القادمة والعالم ككل. ([1])

من الناحية الفلسفية، تتأسّس مسؤولية الإنسان تجاه البيئة على مفهوم «الأرض كأمانة» أو «الخلق للمسؤولية»، حيث تؤكّد الفلسفة البيئية الحديثة أن الطبيعة لا تُعدّ مجرد مورد يستغلّه الإنسان، بل لها قيمة بحدّ ذاتها، ويجب أن يُراعى استمرارها وحقّها في أن تُحمى. ([2]) فالتحوّل من النظرة الأنثروبوسنترية[3] (التركيز على الإنسان فقط) إلى النظرة الإيكولوجية[4] التي تعترف بكيانات البيئة والطبيعة يفرِض تغييراً جذرياً في قيمنا وعلاقاتنا. ([5])

على مستوى الأخلاق، يبدو أنّ هناك عاملين أساسيين يبرّران توزيع المسؤولية المناخية عالمياً: أولاً، مبدأ العدالة بين الأجيال[6]، الذي يُلزم الأجيال الحالية بسداد دَيْن تجاه الأجيال القادمة بعدم ترك الكوكب مدمّراً أو بيئته مفقدة لقدرتها على الاستمرار. ([7]) ثانياً، مبدأ التضامن الدولي[8]، الذي ينطلق من اعتراف بأن الشعوب والدول ليست على قدم

---

[1] – اليونسكو، «الرهانات الفلسفية والأخلاقية لتغيّر المناخ»، (2019).

[2] – عطيات أبو السعود، «الفلسفة. البيئة والمسؤولية: نحو نموذج معرفي وأخلاقي جديد للخروج من أزمة الإنسان مع بيئته»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حلوان، 2000.

[3] – يُقصد بها النزعة الإنسان–محورية (Anthropocentrism)، وهي رؤية فلسفية تعتبر الإنسان مركز الكون وغايته، وتقيس قيمة الطبيعة والأشياء بقدر منفعتها للبشر فقط، دون الاعتراف بقيمةٍ ذاتية للطبيعة أو الكائنات الأخرى.

[4] – منظور فلسفي بيئي يقوم على اعتبار البيئة نظامًا متكاملًا مترابطًا بين الإنسان والطبيعة والكائنات الحية، ويمنح الطبيعة قيمةً ذاتية تتجاوز كونها موردًا للاستغلال.

[5] – د. جمال بامي، «الفلسفة البيئية وأخلاق الأرض»، أرابطة، 30 نوفمبر 2015.

[6] – مبدأ أخلاقي وقانوني ينصّ على ضرورة التوزيع العادل للموارد والفرص بين الأجيال الحالية والقادمة، بحيث لا تستهلك الأجيال المعاصرة ما يهدد قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

[7] – «أخلاقيات تغير المناخ»، مجلة العلوم البيئية العربية، 2008.

[8] – مفهوم في القانون الدولي والأخلاق السياسية يعبّر عن التزام الدول بالتعاون لمواجهة التحديات العالمية المشتركة (مثل تغيّر المناخ)، على أساس العدالة والمساواة في تحمل الأعباء.

CC BY

المساواة أمام التحدّي المناخي؛ إذ غالباً ما تكون الدول الأقل تسبيباً للانبعاثات والأقل قدرة على التكيّف هي الأكثر تضرّراً. ([1])

بالتالي، تتجلّى أهمية تفعيل "توزيع المسؤولية" ليس فقط بين الدول وفق قدراتها وانبعاثاتها التاريخية، بل بين جميع الفاعلين: الدول، والشركات، والأفراد. هذا التوزيع ليس عبئاً فحسب، بل هو التزام أخلاقي حقيقي ينبع من مبدأ «عدم الإضرار بالآخرين» والمساواة في الحقوق والواجبات. ([2]) فعندما يؤدي نشاطٌ بشريٌّ (سواء دولة أو شركة أو فرد) إلى تغيّراتٍ بيئية تُسبّب ضرراً للآخرين أو للأجيال القادمة، ينشأ واجب بالتعويض أو التصحيح، يستند إلى مبدأ أخلاقي عام: «لا ينبغي أن يتجاوز أحد حدوده بما يُلحق ظلماً أو ضرراً بالغير». ([3])

ومن هذا المنطلق، فإن مبدأ توزيع المسؤولية المناخية العالميّة يستلزم مقاربة فلسفية–أخلاقية تؤسس لثوابت مثل العدالة، التضامن، الاستدامة[4]، والمساءلة. هذه المقاربة تُمهّد لإطار قانوني يُحوّر المفاهيم الأخلاقية إلى التزامات واجبة النفاذ. بعبارة أخرى، فهم الأسس الفلسفية والأخلاقية ليس ترفاً فكرياً، بل شرطٌ أول لشرعية أي سياسات أو آليات قانونية تُقرّها المجتمعات الدولية في مواجهة التغير المناخي.

كيف تناول القانون الدولي البيئي مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة» بين الدول؟

إنّ مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" (common but differentiated responsibilities) قد شكّل نقطة محورية في تطور نظام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992[5] وما تليها من أطر قانونية دولية بيئية، إذ يعكس إدراكاً بأن الدول جميعها تتحمّل التزاماً مشتركاً بحماية البيئة العالمية، مع تفاوت في درجات المسؤولية تبعاً لقدراتها ومساهمتها التاريخية في التلوث. ([6])

من حيث النشأة، نصّت الفقرة (7) من قمة الأرض – ريو دي جانيرو 1992 [7]على أن الدول تتحمّل "مسؤولية مشتركة ... لكن متباينة" في ضوء اختلاف قدراتها وظروفها. ([8]) وتم ترسيخ هذا المبدأ لاحقاً في الاتفاقيات الثنائية

[1] – د. بوحنية قوي، «غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي بالقارة الإفريقية»، ورقة بحثية بمركز الدراسات التشريع الإسلامي والأخلاق ، 2019.

[2] – سلوى حلمي، سمر عبد الله عبد اللطيف، «في ضوء الجامعات المصرية لطالب العدالة المناخية...»، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ديسمبر 2024.

[3] – «الأخلاقيات البيئية: نشأتها وتأثيرها على الفلسفة البيئية الحديثة»، المجلة، 15 مايو 2025.

[4] – مبدأ تنموي وأخلاقي يهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال تحقيق توازن بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

[5] – هي اتفاقية دولية اعتمدت عام 1992، تهدف إلى استقرار تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي، وتشكل الإطار العام لجميع الاتفاقيات المناخية اللاحقة مثل كيوتو وباريس.

[6] – كيالني نذيرة و بديار ماهر، «مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في القانون الدولي للبيئة»، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، (المجلد 8، العدد 1، 2022)، ص 151.

[7] – مؤتمر عالمي عقدته الأمم المتحدة سنة 1992 في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، وشكل نقطة تحول في العمل البيئي الدولي، حيث أُقرت فيه عدة اتفاقيات دولية منها اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ.

[8] – عليوي فارس، «مبدأ المسؤولية المشتركة و المتباينة في القانون الدولي للبيئة» (رسالة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، 2020)، ص 5–6.

CC BY

والمتعددة الأطراف التي تناولت تغير المناخ، مثل بروتوكول كيوتو (1997)[1] واتفاقية باريس للمناخ (2015)[2] التي أكّدت أن "التطبيق يجب أن يعكس مبدأ العدالة والقدرات" مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. ([3])

من الناحية القانونية، يوظّف هذا المبدأ آليتين رئيسيتين: أولاً، تقسيم الالتزامات بين الدول بحيث تُحمل الدول المتقدمة التي تسبّبت تاريخياً بمستويات عالية من الانبعاثات والمسؤوليّة أكبر في خفضها وتمويل الدول النامية. ([4]) ثانياً، ربط الالتزامات بقدرة الدولة على التنفيذ، ما يمنح مرونة للدول النامية في تحديد مساهماتها بما يتناسب مع إمكاناتها التنموية. غير أنّ التطبيق العملي يعاني من غموض قانوني في تحديد نسب المساهمة أو المعايير الدقيقة لتوزيع المسؤولية، إذ إن طبيعة المبدأ لا تزال تُصنّف ضمن "القانون المرن" (soft law)[5] أكثر منها التزاماً ملزماً بصيغ إلزامية واضحة. ([6])

ثمة إشكالية جوهرية تنبثق من هذا التمييز: كيف تُحدد الدول "نسبة" المسؤولية؟ كيف يُقاس الماضي من الانبعاثات مقابل الحاضر؟ وما هو معيار "القدرة" الذي يحتكم إليه؟ هذه الأسئلة تركت نطاق التنفيذ في كثير من الحالات مفتوحاً للتفاوض السياسي بدل القانون الصارم. إضافة إلى ذلك، يرى كثير من الدول النامية أن المبدأ لا يزال يُستخدم كأداة ضغط أخلاقية أكثر منها التزام قانوني فعلي، إذ إن الربط بين القدرة والمسؤولية لا يزال موضوع نزاع دولي مستمر. ([7])

وبالتالي، فإن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة[8]، بالرغم من كونه إطاراً قانونياً أخلاقياً مهماً في القانون الدولي للبيئة، إلا أنه في غياب آليات تنفيذية دقيقة، ومازالت التزامات بعض الدول تبقى عامة أو غير ملزمة، مما يضعف فعاليته في معالجة ظاهرة تغير المناخ والحد من آثارها. ([9])

ما الدور القانوني والأخلاقي الذي تتحمّله الشركات الصناعية الكبرى في مواجهة آثار تغير المناخ؟

في العقود الأخيرة، برز دور الشركات الصناعية الكبرى كفاعل محوري في أزمة تغير المناخ نظراً لمساهمتها الكبيرة في انبعاث غازات الدفيئة واستهلاك الموارد الطبيعية. من هذا المنطلق، لا تقتصر مسؤولية هذه الشركات على الالتزام بتشريعات الدولة فحسب، بل تمتد إلى أبعاد أخلاقية واجتماعية أعمق، تستوجب مساءلتها قانونياً وأخلاقياً.

---

[1] – اتفاقية دولية أُقرت عام 1997 ودخلت حيز التنفيذ عام 2005، تلزم الدول الصناعية بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة محددة مقارنة بمستويات عام 1990، استنادًا إلى مبدأ المسؤوليات المتباينة.

[2] – معاهدة دولية اعتمدت عام 2015 ضمن مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (21COP) في باريس، وتهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

[3] – أ.م.د. ادريس قادر رسول، «مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للدول كآلية لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في ظل القانون الدولي للبيئة»، مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد 48، السنة الثامنة عشرة (حزيران 2023)، ص 290.

[4] – نميرة نجم، «تعويضات الدول الكبرى عن تلويث البيئة ليس...»، Ethio Monitor، 9 ديسمبر 2024.

[5] – مصطلح يُستخدم في القانون الدولي لوصف القواعد أو المبادئ غير الملزمة قانونًا، لكنها تحمل قوة معنوية أو سياسية وتؤثر في سلوك الدول نحو الالتزام التدريجي بالمعايير الدولية.

[6] – سالفة طارق عبدالكريم الشعالن، «الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول...»، أطروحة ماجستير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019–2018، ص 141.

[7] – عبد اللطيف، «مبدأ المسؤولية المشتركة و المتباينة للدول في مجال مكافحة تغير المناخ»، مجلة القانون الدولي البيئي، (2025)، ص 42.

[8] – هو مبدأ قانوني أُقرّ في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 (ريو دي جانيرو)، ويقضي بأن جميع الدول تتحمل مسؤولية حماية البيئة العالمية، ولكن بدرجات متفاوتة حسب مساهمتها التاريخية في التلوث وقدراتها الاقتصادية والتقنية.

[9] – «القانون الدولي البيئي والتحديات العالمية للتغير المناخي»، جريدة الصباح، 29 سبتمبر 2025.

CC BY

من الجانب القانوني، تستند مساءلة الشركات إلى مبدأ «العناية الواجبة» (due diligence) [1]في إدارة المخاطر البيئية، وكذلك على إمكانية تطبيق القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية[2] أو جبر الضرر البيئي. فقد أشارت دراسة عربية حديثة إلى أن الأنظمة التشريعية لا تزال عاجزة في كثير من الدول عن فرض التزامات قانونية واضحة تجاه الشركات التي تسهم في التغير المناخي، وخصوصاً مع غياب النصّ صراحة عن هذا النوع من المساءلة. ([3])

من الجانب الأخلاقي، تحتّم على الشركات الصناعية الكبرى واجبات متعددة: أولاً، التزام «ألا تتسبب في ضرر»[4] (no harm)للأجيال القادمة والبيئات المتأثرة — مبدأ يستند إلى العدالة البيئية والعدالة بين الأجيال. ثانياً، التزام الشفافية والإفصاح عن انبعاثاتها وسياسات مواجهة التغير المناخي، بما يمكن أصحاب المصلحة والمجتمع المدني من مساءلتها. فقد تبيّن أن كثيراً من الشركات لم تفصح أو قلّلت من شأن مساهمتها في الانبعاثات أو التخفيف منها، ما يدفع إلى دعوات قضائية ومجتمعية لمحاسبتها. ([5])

تزداد الأهمية القانونية والأخلاقية لمساءلة الشركات خصوصاً حين نأخذ في الاعتبار أن بعض دراسات التعقب أظهرت أن عددًا محدودًا من الشركات يساهم بنسبة كبيرة من الانبعاثات العالمية، ما يجعلها تستحق أن تُحمّل مسؤولية خاصة. ([6]) يُضاف إلى ذلك أن القطاع الخاص يُمكن أن يُسهّل عملية التحوّل نحو اقتصاد منخفض الكربون بدعم الابتكار، وتمويل الطاقة المتجددة، واعتماد ممارسات الإنتاج المستدام، ما يعزّز الجانبين الأخلاقي والقانوني في مسؤوليتها.

مع ذلك، هناك إشكاليات عملية تمثل معوقات أمام تحقيق المساءلة الفعلية: غموض معايير القياس والمساءلة، تعدد دول الاختصاص وصعوبة ربط الضرر بشركة بعينها، وضعف التشريعات الوطنية التي تلزم الشركات بالتزامات بيئية واضحة ضمن قانون الشركات أو التشريعات الخاصة بالمناخ. ([7]) وفي السياق العربي، تشير دراسات إلى أن الشركات ما تزال في بدايات تبنّي مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية، وهو ما يقلّل من فعالية مساءلتها قانونياً أو أخلاقياً. ([8])

إنّ الربط بين البعد القانوني (التزام الشركات بالقانون والالتزام بإجراءات معلّنة) والبُعد الأخلاقي (التزامها تجاه المجتمع والأجيال القادمة) يمنح إطاراً متكاملاً لمساءلتها. في ختام هذا المبحث، يمكن القول إن الشركات الصناعية الكبرى ليست "متعاقدة فقط" مع الملاك أو المساهمين، بل هي في علاقة مجتمعية وسياسية وبيئية تستدعي تحملها مسؤوليات تتجاوز الربحية، وذلك إذا ما أرادت أن تبرر وجودها في عصر تتزايد فيه المطالب بتحوّل اقتصادي واجتماعي شامل.

---

[1] – يُقصد بها التزام الشركات أو الأفراد باتخاذ جميع الإجراءات المعقولة والمتوقعة لتجنّب وقوع ضرر بيئي أو قانوني، وهي مبدأ قانوني يُستخدم في القانون الدولي للبيئة لتقييم مدى التزام الفاعلين بتقليل المخاطر المحتملة.

[2] – نوع من المسؤولية القانونية تقوم على ارتكاب فعل ضار غير مشروع يؤدي إلى إلحاق ضرر بالغير، مما يوجب التعويض. ويُطبَّق هذا المبدأ على الأضرار البيئية عندما يُثبت أن نشاط شركة أو جهة تسبب في ضرر بيئي مباشر.

[3] – داليا عبد المعطي حسين، «التغير المناخي في مواجهة قانون الشركات التجارية»، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، 2023.

[4] – من المبادئ الراسخة في القانون الدولي البيئي، ويقضي بوجوب امتناع الدول أو الكيانات عن القيام بأي نشاط داخل إقليمها قد يُحدث ضررًا بيئيًا في أقاليم دول أخرى أو في المناطق المشتركة. وقد أُقر هذا المبدأ في إعلان ستوكهولم لعام 1972.

[5] – «المسؤولية البيئية للشركات.. التزام قانوني ودوافع أخلاقية»، رواد الأعمال، 21 سبتمبر 2021.

[6] – «أثر التغير المناخي وتدهور البيئة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة جنوب المتوسط»، EUROMED Rights، نوفمبر 2023، ص 78.

[7] – RHES Al–Mutar، «مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ، أنواعها»، مجلة، 2024.

[8] – بدر الدين ماعاد وآخرون، «دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات»، مجلة جامعة جدة للعلوم الإدارية، عدد 36, 2019.

CC BY

مدى مساءلة الأفراد قانونيًا وأخلاقيًا عن سلوكياتهم المساهمة في التغير المناخي

يشكّل الفرد وحدةً أساسية في منظومة السلوك البشري المؤثر في البيئة، سواء من خلال أنماط الاستهلاك أو خيارات النقل أو الممارسات اليومية التي تُسهم في زيادة الانبعاثات الكربونية. ومع أنّ التركيز في النقاشات المناخية غالبًا ما يُوجَّه نحو الدول والشركات الكبرى، فإنّ البعد الأخلاقي لمسؤولية الأفراد يكتسب أهمية متزايدة في ضوء الدعوات إلى ترسيخ ثقافة الاستدامة وتغيير أنماط الحياة التي تؤثر سلبًا على المناخ. ([1])

من الناحية الأخلاقية، تُستمد مسؤولية الفرد من مبدأ «الواجب الأخلاقي تجاه الآخر»[2]، وهو مبدأ يتجاوز حدود القانون ليشمل الشعور بالالتزام نحو الأجيال القادمة والطبيعة ذاتها. فالأخلاق البيئية الحديثة، كما يشير محمد شوقي الزين، تقوم على وعي الإنسان بأنه ليس كائنًا معزولًا بل عضو في شبكة الحياة، وأنّ قراراته اليومية – مهما بدت صغيرة – تملك أثرًا تراكميًا في ميزان المناخ العالمي. ([3]) لذا فإنّ ترشيد الاستهلاك، تقليل الهدر، والالتزام بالممارسات الصديقة للبيئة لا تُعدّ خيارات فردية فحسب، بل واجبات أخلاقية في سياق العدالة المناخية. ([4])

أما من الناحية القانونية، فإن مساءلة الأفراد لا تزال محدودة على المستوى الدولي، إذ يركّز القانون الدولي البيئي على التزامات الدول. غير أن هناك توجّهات متزايدة نحو إشراك الأفراد كمساهمين في حماية البيئة عبر تشريعات وطنية تُجرّم الأفعال التي تُلحق ضررًا مباشرًا بالنظام البيئي أو تزيد من الانبعاثات بشكل متعمد. فالقوانين الوطنية في عدد من الدول العربية بدأت تُدرج مفاهيم مثل «الجرائم البيئية» و«السلوك غير المستدام» ضمن النصوص العقابية أو التنظيمية. ([5])

ويشير بعض الباحثين إلى أنّ المسؤولية القانونية للأفراد يمكن أن تكون جماعية الطابع، أي تنشأ من تكرار الأفعال الفردية على نطاق واسع بما يؤدي إلى ضرر بيئي ملموس. (5) وفي هذا الإطار، تبرز فكرة "المسؤولية الأخلاقية التضامنية" التي ترى أن كل إنسان، بصفته مستهلكًا ومشاركًا في دورة الإنتاج، يتحمل قسطًا من المسؤولية عن الانبعاثات، حتى وإن كانت غير مباشرة. ([6])

ومع ذلك، لا يمكن مساواة مسؤولية الأفراد بمسؤولية الشركات أو الدول، إذ يظل الأفراد محدودي القدرة على إحداث التغيير البنيوي في النظم الاقتصادية. ومن ثمّ، فإن مساءلتهم ينبغي أن تُفهم في سياق المسؤولية التشاركية، أي التزام أخلاقي وقانوني نسبي يهدف إلى تعزيز الوعي والسلوك البيئي المستدام لا إلى العقاب المجرد. ([7])

---

[1] – زينب القاضي، «السلوك البيئي للفرد بين الوعي والمسؤولية الأخلاقية»، مجلة دراسات الإنسان والبيئة، جامعة قسنطينة، العدد 7، 2022.

[2] – فكرة فلسفية ترى أن السلوك الأخلاقي يقوم على الشعور بالمسؤولية تجاه الغير، سواء أكان هذا الغير إنسانًا، كالأجيال المقبلة، أو كائنًا بيئيًا كالطبيعة نفسها.

[3] – محمد شوقي الزين، الأخلاق والبيئة: نحو فلسفة للعيش المشترك مع الكوكب، دار توبقال، الدار البيضاء، 2019، ص 44.

[4] – عفاف ربيع، «القيم البيئية وأخلاقيات الاستهلاك المستدام»، مجلة الفكر المعاصر، جامعة القاهرة، 2021.

[5] – عماد عبد الرحيم، «القانون البيئي في الوطن العربي: دراسة في المسؤولية القانونية عن الأفعال الفردية»، مجلة البحوث القانونية العربية، 2020.

[6] – فاطمة الهادي، «المسؤولية الجماعية للأفراد في القضايا البيئية»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2023.

[7] – نادية السالمي، «الأخلاقيات التضامنية في مواجهة التغير المناخي»، مجلة الأخلاق المعاصرة، بيروت، 2024.

CC BY

إنّ إدراك الفرد لدوره ومسؤوليته يشكّل الركيزة الأخلاقية الأساسية لتحقيق تحول ثقافي ومجتمعي نحو العدالة المناخية. فالقانون وحده لا يكفي ما لم يتكامل مع الوعي الأخلاقي والسلوك اليومي الذي يجسد التزام الإنسان تجاه بيئته وكوكبه.

الخاتمة

لقد حاول هذا المقال الأكاديمي تحليل إشكالية المسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه تغير المناخ من زواياها الفلسفية، القانونية، والمؤسساتية، عبر تتبّع موقع كل من الدولة، والشركات، والأفراد في منظومة العدالة المناخية. وقد تبيّن أن أزمة المناخ ليست مجرد تحدٍ بيئي أو اقتصادي، بل هي أزمة قيم ومسؤولية جماعية تتجاوز الإطار الوطني إلى فضاء عالمي يستلزم تعاونًا قانونيًا وأخلاقيًا غير مسبوق.

إنّ معالجة هذه الإشكالية تقتضي إعادة تعريف مفهوم "المسؤولية" في القانون الدولي البيئي بحيث لا تظلّ محصورة في الدولة وحدها، بل تشمل جميع الفاعلين وفق مبدأ المشاركة المتمايزة في الالتزامات والواجبات. كما أنّ إدماج الاعتبارات الأخلاقية في الأطر القانونية لم يعد خيارًا، بل ضرورة لضمان فعالية تلك القوانين وتحقيق العدالة المناخية المنشودة.

وقد أظهرت الدراسة أنّ التفاوت بين القدرات الاقتصادية والسياسية للدول، وتضارب المصالح بين الشركات والدول النامية، يشكّل أحد أبرز التحديات في طريق بناء نظام دولي عادل لتوزيع المسؤولية. ومع ذلك، فإنّ التطورات الحديثة في التشريع الدولي، واتساع نطاق الحركات المدنية البيئية، تفتح المجال أمام تطور تدريجي نحو نموذج قانوني عالمي أكثر توازناً، يُراعي القيم الأخلاقية ويُفعّل مبدأ التضامن الإنساني في مواجهة الخطر المناخي المشترك.

إنّ مستقبل العدالة المناخية يتوقف على مدى قدرة البشرية على تحويل المبادئ الأخلاقية إلى التزامات قانونية نافذة، وعلى استعداد الدول والمؤسسات والأفراد لتحمل نصيبهم العادل من الأعباء وفق روح المسؤولية الجماعية.

أولًا: النتائج

أولاً: تبيّن أن الأسس الفلسفية للمسؤولية المناخية تقوم على مبدأَي العدالة والتضامن الإنساني، وأنّ الأخلاق البيئية المعاصرة أعادت صياغة العلاقة بين الإنسان والطبيعة لتصبح علاقة مسؤولية لا سيطرة، الأمر الذي يبرّر توزيع المسؤولية عالميًا وفق قيم العدالة بين الأجيال والإنصاف البيئي.

ثانيًا: يتضح أن القانون الدولي البيئي قد خطا خطوات مهمة عبر مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، لكنه لا يزال يعاني من ضعف في آليات التنفيذ وغياب المعايير الملزمة، مما يجعل تحقيق العدالة المناخية مرهونًا بإرادة سياسية دولية وتطوير أدوات قانونية أكثر صرامة.

ثالثًا: خلص البحث إلى أن تحقيق العدالة المناخية الشاملة يتطلب إطارًا قانونيًا دوليًا تكامليًا يدمج بين الالتزامات القانونية والمبادئ الأخلاقية، بحيث يُعاد تعريف المسؤولية بوصفها التزامًا إنسانيًا مشتركًا، لا مجرد واجب قانوني، وأن يتحول الوعي الأخلاقي إلى ثقافة مؤسسية وسلوك عالمي مستدام.

مصادر والمراجع

1. أبو السعود، عطيات. "الفلسفة، البيئة والمسؤولية: نحو نموذج معرفي وأخلاقي جديد للخروج من أزمة الإنسان مع بيئته." مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حلوان، 2000.
2. إدريس، قادر رسول. "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للدول كآلية لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في ظل القانون الدولي للبيئة." مجلة دراسات البصرة، السنة الثامنة عشرة، العدد 48 (2023).
3. الأخلاقيات البيئية: نشأتها وتأثيرها على الفلسفة البيئية الحديثة. المجلة، 15 مايو 2025.
4. القاضي، زينب. "السلوك البيئي للفرد بين الوعي والمسؤولية الأخلاقية." مجلة دراسات الإنسان والبيئة، جامعة قسنطينة، العدد 7، 2022.
5. اللّطيف، عبد. "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للدول في مجال مكافحة تغير المناخ." مجلة القانون الدولي البيئي، 2025.
6. الهادي، فاطمة. "المسؤولية الجماعية للأفراد في القضايا البيئية." مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2023.
7. بامي، جمال. "الفلسفة البيئية وأخلاق الأرض." أرابطة، 30 نوفمبر 2015.
8. بوحنية، قوي. "غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي بالقارة الإفريقية." ورقة بحثية مقدمة إلى مركز الدراسات في التشريع الإسلامي والأخلاق، الدوحة، 2019.
9. حسين، محمد. "نحو مفهوم تشاركي للمسؤولية البيئية للأفراد." المجلة العربية للسياسات البيئية والتنمية المستدامة، 2025.
10. حسين، داليا عبد المعطي. "التغير المناخي في مواجهة قانون الشركات التجارية." مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، 2023.
11. حلمي، سلوى، وسمر عبد الله عبد اللطيف. "في ضوء الجامعات المصرية لطالب العدالة المناخية..." مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ديسمبر 2024.
12. رِواد الأعمال. "المسؤولية البيئية للشركات: التزام قانوني ودوافع أخلاقية." 21 سبتمبر 2021.
13. السالمي، نادية. "الأخلاقيات التضامنية في مواجهة التغير المناخي." مجلة الأخلاق المعاصرة، بيروت، 2024.
14. الشعالن، سالفة طارق عبد الكريم. "الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو." أطروحة ماجستير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019–2018.
15. الصباح، جريدة. "القانون الدولي البيئي والتحديات العالمية للتغير المناخي." 29 سبتمبر 2025.
16. عبد الرحيم، عماد. "القانون البيئي في الوطن العربي: دراسة في المسؤولية القانونية عن الأفعال الفردية." مجلة البحوث القانونية العربية، 2020.
17. عبد المتع، بدر الدين، وآخرون. "دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات." مجلة جامعة جدة للعلوم الإدارية، 2019.

18. عليوي، فارس. "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في القانون الدولي للبيئة." رسالة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، 2020.
19. القاضي، نميرة. "تعويضات الدول الكبرى عن تلويث البيئة ليس حلاً شاملاً للأزمة." Ethio Monitor، 9 ديسمبر 2024.
20. القيم البيئية وأخلاقيات الاستهلاك المستدام. عفاف ربيع. مجلة الفكر المعاصر، جامعة القاهرة، 2021.
21. كيالني، نذيرة، وبديار ماهر. "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في القانون الدولي للبيئة." مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 8، العدد 1، 2022.
22. متار، " .RHESمفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ وأنواعها." مجلة القانون والبيئة الدولية، 2024.
23. محمد شوقي، الزين. الأخلاق والبيئة: نحو فلسفة للعيش المشترك مع الكوكب. الدار البيضاء: دار توبقال، 2019.
24. اليونسكو. "الرهانات الفلسفية والأخلاقية لتغيّر المناخ." باريس، 2019.
25. الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان في المتوسط (EUROMED Rights)" أثر التغير المناخي وتدهور البيئة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة جنوب المتوسط." نوفمبر 2023.